

جنيف في - أيلول/سبتمبر 2021

سعادتكم،

لقد تابعت مراحل عملية الاستعراض الدوري الشامل لسلطنة عمان للدورة الثالثة وارجب بالمشاركة الايجابية لحكومتمكم فيها خلال الجلسه ال37 لفريق العمل في يناير لعام 2021.

وبعد ان اعتمد مجلس حقوق الإنسان التقرير النهائي لاستعراض عُمان في دورته السابعة والاربعين مؤخراً ، فاني أود أعتنم هذه الفرصة لمتابعة عدد من المواضيع التي سبق وأن أثيرت في تقريرين أعدهما مكنتي لعملية الاستعراض الخاصة بسلطنة عمان وهما تجميع معلومات الأمم المتحدة بالاضافة لموجز يتضمن تقارير أصحاب المصلحة - والتي أعتبرها بحاجة إلى إيلائها إهتماماً خاصاً من لدن الدولة على مدى السنوات الأربع والنصف القادمة وحتى انعقاد الدورة التالية للاستعراض الدوري الشامل. ولدى تحديد هذه المجالات، وبعد الاخذ بنظر الاعتبار التوصيات التي قدمتها وفود 99 دولة ، والعرض الذي قدمه وفد سلطنة عمان وردوده، والإجراءات التي اتخذتها حكومة سلطنة عمان لتنفيذ التوصيات ال 169 التي قبلتها كلياً خلال الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل. هذه المجالات التي تغطي عدداً من المسائل كما سيرد بيانها بالتفصيل في مرفق هذه الرسالة.

أرحب بتعاون عُمان مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان ، وانضمامها إلى معاهدات دولية أساسية إضافية لحقوق الإنسان وسحبها لتحفظاتها على بعض المعاهدات. وإني أشجع عُمان على مواصلة هذا التعاون والتقدم في الانضمام إلى المعاهدات المتبقية.

وإني اذ أشجع عُمان على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات ، بما في ذلك عن طريق تعديل قانون العقوبات وقانون الصحافة والمطبوعات وقانون تنظيم الاتصالات ، والتأكد من أنها متوافقة ومتسقة مع القواعد والمعايير الدولية. وفي هذا السياق ، من المهم الامتناع عن تجريم الآراء المخالفة للحكومة وإنهاء احتجاز الأشخاص لممارستهم حريتهم في الرأي والتعبير. كما أحث سلطنة عمان على خلق بيئة مواتية لعمل منظمات المجتمع المدني.

إنني أقدر الجهود المبذولة من أجل النهوض بحقوق المرأة وتمكين المرأة سياسياً واقتصادياً. إنني أشجع عُمان على تكثيف جهودها لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل. و أدعو عُمان إلى القضاء التام على التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة ، بما في ذلك ما يتعلق بالحقوق في الزواج والطلاق والميراث ونقل الجنسية إلى أطفالهن وأزواجهم الأجانب. كما أحث عُمان على اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي بفعالية للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة.

أرحب بجهود عُمان لتحسين حقوق العمال المهاجرين ، بما في ذلك من خلال التعاون مع بلدان المنشأ. إنني أشجع عمان على مواصلة جهودها لحماية حقوق المهاجرين ، بما في ذلك عاملات المنازل ، وضمان وصولهم إلى سبل الانتصاف ، وضمان وصول الجميع إلى العدالة. كما أقدر التقدم المحرز في مكافحة الاتجار بالبشر وأحث عُمان على مضاعفة جهودها في هذا المجال ، والتعمق في التحقيقات ومحاكمة المسؤولين في الاتجار بالبشر ، وكذلك زيادة المساعدة للضحايا وتوفير سبل الانتصاف المناسبة لهم.

أشجع عُمان على تطوير خطة عمل وطنية شاملة لحقوق الإنسان من أجل تحقيق نتائج ملموسة في المجالات الموضحة في مرفق هذه الرسالة وتسهيل الاستعدادات للدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل. نصيحتي لجميع الدول الأعضاء هي وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية بالتشاور والتعاون الوثيقين مع جميع أصحاب المصلحة ، ولا سيما المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وجميع منظمات المجتمع المدني ، وعند الاقتضاء ، بدعم من المنظمات الدولية ، بما في ذلك مكثي .

إنني أشجع عُمان على مواصلة بذل المزيد من الجهود لتعزيز آليته الوطنية للإبلاغ الشامل والمتابعة فيما يتعلق بالتوصيات الواردة من جميع آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والالتزامات التعاهدية ، مع ربطها بأهداف التنمية المستدامة. ولهذه الغاية ، أوصي بشدة باستخدام الدليل العملي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان حول هذا الموضوع ، والمتوفر على الرابط التالي:

[http://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR\\_PUB\\_16\\_1\\_NMRF\\_PracticalGuide.pdf](http://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR_PUB_16_1_NMRF_PracticalGuide.pdf)

يرجى ملاحظة أنني أشرك نصيحتي مع جميع الدول الأعضاء أثناء مرورهم بالدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل بهدف مساعدتهم في تنفيذ التوصيات ، بعد المراجعة. أحد التدابير الهامة التي يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في إجراءات المتابعة هو الإبلاغ الطوعي في منتصف المدة. لذلك ، أشجع بقوة جميع الدول الأعضاء على تقديم تقرير طوعي لمنتصف المدة بعد عامين من اعتماد تقرير نتائج الاستعراض الدوري الشامل. وفي هذا الصدد ، أشجع عُمان على النظر في تقديم تقرير منتصف المدة حول متابعة الدورة الثالثة من المراجعة بحلول عام 2023.

وكما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره لعام 2017 عن أعمال منظمة الأمم المتحدة في (الفقرة 98 من الوثيقة A / 72/1): "تدخل عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان الآن دورة جديدة، مع جدولة جولة من التدقيق لكل الدول الأعضاء. وسنعمل على تعزيز أهمية توصيات المجلس ودقتها وأثرها، عن طريق توفير دعم أفضل للدول الأعضاء في التنفيذ، وتعزيز التعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ، وإنشاء آليات وطنية للإبلاغ عن حقوق الإنسان ومتابعة الربط الاستعراض الدوري الشامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة." "

إنني أتطلع إلى مناقشة السبل التي يمكن لمكتبي من خلالها مساعدة سلطنة عمان فيما يتعلق بالمجالات المحددة في هذه الرسالة ومرفقها.

تفضلوا بقبول فائق التقدير أسمى آيات الاحترام.

صاحب السعادة  
السيد بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي  
وزير الخارجية  
سلطنة عمان

ميشيل باتشيليت  
المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

## نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع الآليات والهيئات الدولية لحقوق الإنسان

- الانضمام إلى صكوك حقوق الإنسان الدولية الأساسية المتبقية والبروتوكولات الاختيارية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوليه الاختياريين، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.
- سحب جميع التحفظات المتبقية على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

## تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الساري

### أ - المسائل المشتركة بين القطاعات

#### المساواة وعدم التمييز

- اعتماد تشريع شامل يتضمن تعريفا كاملا للتمييز العنصري، وضمان توافقه مع أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- مراجعة التشريعات الوطنية لتوسيع نطاق تطبيق الحريات الأساسية لغير المواطنين.
- التحقيق بفعالية في قضايا التمييز العنصري وتزويد الضحايا بسبل الانتصاف المناسبة، وضمان وصول الجميع إلى العدالة، ولا سيما الفئات الضعيفة، بما في ذلك العمال المهاجرون والأقليات.
- مراجعة النص الدستوري الذي يحظر التمييز على أساس الجنس لتعديل هذا التعريف بما يتوافق مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تحظر التمييز المباشر وغير المباشر في القطاعين العام والخاص.
- إلغاء تجريم العلاقات الجنسية بالتراضي بين نفس الجنس وتوسيع تشريعاتها المناهضة للتمييز لتشمل حظر التمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية

#### التنمية والبيئة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان

- متابعة الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، وخاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان ، وضمان مشاركة المنظمات النسائية في تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- مضاعفة الجهود لتطوير وتعزيز الإطار التشريعي لمواجهة التحديات البيئية عبر القطاعات، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ وأطر التخفيف.

#### حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

- الاستمرار في اعتماد وتنفيذ القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب بشكل فعال، بما يتوافق مع قانون حقوق الإنسان

## ب - الحقوق المدنية والسياسية

### حق الفرد في الحياة والحرية والأمن على شخصه

- إلغاء عقوبة الإعدام، وفي غضون ذلك، تعليق فرض وتنفيذ عقوبة الإعدام.
- إلغاء جميع التشريعات التي تجيز الإيداع في المؤسسات بدون الموافقة الحرة والمستنيرة للشخص المعني وجميع القوانين التي تسمح بالحرمان من الحرية على أساس الإعاقة، واعتماد تدابير لضمان حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم في جميع مجالات الصحة العقلية المرافق وتحسين جودة الرعاية.

### إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون

- مراجعة الإطار التشريعي واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الاستقلالية التامة وحيادية القضاء.
- ضمان فعالية إقامة العدل والوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف للجميع، بما في ذلك الفئات الضعيفة.

### الحريات الأساسية

- حماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من أعمال العنف والترهيب والإفراج الفوري عن المعتقلين بشكل غير قانوني.
- خلق بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني، بما في ذلك عن طريق رفع جميع القيود الحالية المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، ومراجعة وتعديل التشريعات التي تحكمها بما يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

### الحق في الخصوصية والحياة الأسرية

- إلغاء جميع الأحكام التي تميز ضد المرأة وتؤثر سلباً على أطفالها، مثل تلك التي تسمح بتعدد الزوجات والطلاق، وإنهاء ممارسة المهر ونظام الوصاية.
- مراجعة كافة أحكام قانون الأحوال الشخصية التي تميز ضد المرأة في إطار زمني محدد بهدف إزالتها تدريجياً. ضمان المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالزواج والطلاق؛ تكثيف الجهود لتمكين النساء والفتيات من ممارسة حقهن في الميراث على قدم المساواة مع نظرائهن من الذكور؛ وسن تشريعات لضمان حصول المرأة، عند فسخ الزواج، على حقوق متساوية في الممتلكات المكتسبة أثناء الزواج.

### جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

#### الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية

- ضمان حماية القانون لحقوق العمل لجميع العمال، بمن فيهم العمال المنزليون المهاجرون.
- تعديل قانون العقوبات لتجريم العمل الجبري. التطبيق الصارم لحظر مصادرة جوازات السفر؛ وضمان عمليات تفتيش العمل المنتظمة في أماكن العمل ومهاجع العاملات المهاجرات.

#### الحق في مستوى معيشي مناسب

- تكثيف الجهود لتقديم المساعدة المناسبة للوالدين والأوصياء القانونيين في حالات الفقر، بما في ذلك عن طريق تعزيز نظام استحقاقات الأسرة وبدلات الأطفال وغيرها من الخدمات.

### الحق في الصحة

- استمرار الجهود الرامية إلى النهوض بالحق في الصحة، بما في ذلك من خلال توفير الرعاية الصحية الشاملة وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة، وتخصيص الموارد المالية والبشرية الكافية لقطاع الصحة، وتعزيز جودة الخدمات العقلية المتاحة. الصحة، بما في ذلك في سياق لوباء كوفيد-١٩.
- تعديل قانون العقوبات لإضفاء الشرعية على الإجهاض في حالات الاغتصاب وسفاح القربى والضرر الشديد للجنين وإلغاء تجريمه في جميع الحالات الأخرى، وزيادة وصول النساء إلى خدمات الإجهاض الآمن وخدمات الرعاية بعد الإجهاض.

### الحق في التعليم

- تحسين إمكانية الوصول إلى التعليم وجودته لجميع الأطفال، بمن فيهم أولئك الذين هم في وضع ضعيف والأطفال ذوي الإعاقة، وتقليل معدل التسرب من المدرسة.
- معالجة معدلات الأمية المرتفعة بشكل غير متناسب والتسرب من الدراسة بين الفتيات، ولا سيما الفتيات الرحل والمهاجرات والفتيات ذوات الإعاقة والفتيات اللاتي يعشن في المناطق الريفية وفي فقر. مراجعة المناهج والكتب المدرسية في جميع مستويات التعليم للقضاء على القوالب النمطية التمييزية بشأن أدوار المرأة؛ وتعزيز وتشجيع التدريب المهني للنساء والفتيات.

### د - حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

#### النساء

- تعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال التعديل والتنفيذ الفعال للتشريعات للقضاء على وتجريم جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف المنزلي والاعتصاب الزوجي ، وضمان محاكمة مرتكبي هذه الجرائم ، بما في ذلك تلك التي تُرتكب باسم ما يسمى بـ "الشرف".
- مضاعفة الجهود للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.
- تعزيز مشاركة المرأة في المجال العام وسد الفجوة بين الجنسين في المناصب القيادية.

#### الأطفال

- تكثيف الجهود لمكافحة واستئصال عمل الأطفال والعمل الجبري وكافة أشكال استغلال الأطفال.
- زيادة حماية الأطفال من أي شكل من أشكال العنف وسوء المعاملة.
- رفع سن التجنيد التطوعي في القوات المسلحة الوطنية إلى ١٨ سنة.
- تعديل قانون الطفل لحظر العقاب البدني صراحة في جميع الأوساط، وإلغاء المادة ٤٤ (١) من قانون العقوبات لعام ٢٠١٨ (المادة ٣٨ (٢) سابقاً) وتعزيز الأشكال الإيجابية وغير العنيفة والتشاركية لتربية الأطفال وتأديبهم كبديل للعقاب البدني.

#### الأشخاص ذوو الإعاقة

- ضمان امتثال التشريعات والسياسات والممارسات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة امتثالاً كاملاً لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإجراء مراجعة شاملة للتشريعات والسياسات من أجل اعتماد وضمن وإنفاذ حظر التمييز على أساس الإعاقة والتأكد من إزالة المصطلحات المهينة من جميع القوانين والسياسات والخطاب الحكومي.

### المهاجرون

- مراجعة قوانين وسياسات الهجرة لحماية حقوق المهاجرين، بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ، ومواصلة الجهود لإنهاء نظام الكفالة ، وفي هذا السياق ، التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمالة المنزلية رقم ١٨٩

### عديمو الجنسية

- ضمان عدم تمكن الحكومة من إلغاء حقوق المواطنة للأشخاص الذين يمارسون حقوقهم الأساسية بهدف منع انعدام الجنسية.
- مراجعة التشريعات الخاصة بالجنسية وإلغاء جميع الأحكام التمييزية لضمان إمكانية نقل الجنسية إلى الأبناء من خلال خط الأم للمرأة العمانية المتزوجة من مواطن غير عماني.